



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

A

## لجنة المالية

الدورة العاشرة بعد المائة

روما، 19-2005/09/23

التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

1 - هذا التقرير مقدم إلى لجنة المالية لمناقشته، ويوجز التقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي، كما تضمنها تقرير المراجعة المطول عن الفترة المالية 2002-2003، أو حسبما أُرجئت من الفترات المالية السابقة، التي لم تنفذ بالكامل حين انعقاد الدورة السابقة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على العنوان [www.fao.org](http://www.fao.org)

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
<b>الشؤون المالية</b>				
<b>المركز المالي للمنظمة</b>				
<p>إن التدهور في المركز المالي للمنظمة نتيجة عدم تسديد الاشتراكات التقديرية من جانب بعض الدول الأعضاء قد استرعى انتباه لجنة المالية في كل دورة من دوراتها. وتقوم الأمانة بإبلاغ لجنة المالية بأي تقدم يحدث في هذا المجال. وفي ضوء ذلك، اتخذت توصية بمتابعة الإجراءات المتخذة إزاء هذه التوصية من خلال آلية تقرير مرحلي عن توصيات المراجعة الخارجية يشمل الأزواج وربما الاستغناء.</p>	<p>تكثفت الجهود الراهنة وتشمل حالياً ما يلي:</p> <p>(1) أرسلت خطابات متابعة إضافية إلى الدول الأعضاء على أعلى المستويات، فضلاً عن الجهود العادية على المستوى العملي،</p> <p>(2) أرسلت إلى الأعضاء كشوفات حسابات فصلية،</p> <p>(3) إجراء المزيد من الاتصالات مع الممثلين الدائمين في روما،</p> <p>(4) أرسلت تقارير فصلية إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية للمساعدة في تحصيل الاشتراكات،</p> <p>(5) اتخذت إجراءات محددة لإبلاغ تلك الدول الأعضاء في المجلس التي اعتبرت أنها تخلت عن مقاعدها بسبب عدم سدادها للاشتراكات، للتأكد من أنها تستطيع إعادة تنظيم أوضاعها في وقت سابق لدورة المجلس،</p> <p>(6) تقديم ملخصات قطرية على أساس متواصل للمساعدة في المحادثات رفيعة المستوى مع رؤساء الدول والوزارات، حيث يتم التشديد على أهمية سداد الاشتراكات في موعدها،</p> <p>(7) أرسلت خطابات على مستوى مصلحة الإدارة والمالية إلى الوزارات المعنية تذكروها</p>	2004-2005	أساسية	<p>نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تواصل وحيثما أمكن، تكثيف الجهود الحالية في مجال جمع الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء بالتضافر مع حكومات هذه الدول بشأن تسديد متأخرات الاشتراكات وتسديد الاشتراكات الراهنة في موعدها.</p>

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>بالتزاماتها القطرية لتسديد اشتراكاتها المستحقة وتقديم توضيحات تتعلق بقواعد ولوائح المنظمة فيما يتصل بفقدان حقوق التصويت.</p> <p>الحالة: التوصية قيد التنفيذ</p> <p>التاريخ المتوقع للانتهاء: متواصل</p>			
<b>التعديلات بعد موازنة المراجعة</b>				
<p>سوف تدرس هذه المسألة خلال مراجعة الكشوف المالية للفترة 2004-2005.</p>	<p>تسعى المنظمة إلى تقليص تعديلات ما بعد موازنة المراجعة إلى الحد الأدنى الضروري واتخذت الخطوات للتأكد من أن هذه التعديلات قد ترافقت مع إنهاء رسمي.</p> <p>الحالة: قيد التنفيذ</p> <p>التاريخ المتوقع للانتهاء: متواصل</p>	<p>قبل إقفال حسابات 2004-2005</p>	<p>أساسية</p>	<p>نوصي بأنه ينبغي للمنظمة تقييم إمكانيات تخفيض التعديلات بعد موازنة المراجعة، وفي الحالة التي تصبح فيها هذه التعديلات أمراً لا بد منه، التأكد من أن هذه التعديلات قد تم تعزيزها بإجراء رسمي نهائي.</p>
<b>النقدية والودائع المصرفية</b>				
<p>سوف تدرس هذه المسألة خلال مراجعة الكشوف المالية للفترة 2004-2005.</p>	<p>تسوية الحسابات المصرفية هي عملية متواصلة. وتبذل جهود خاصة لحل البنود المعلقة القديمة.</p> <p>الحالة: التوصية قيد التنفيذ</p> <p>التاريخ المتوقع للانتهاء: متواصل</p>	<p>قبل إقفال حسابات 2004-2005</p>	<p>تستحق الاهتمام</p>	<p>نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تواصل جهودها في التسويات المصرفية وتسوية البنود القديمة غير المسواة بأسلوب محدد للفترة.</p>

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
<b>حسابات القبض والدفع</b>				
سوف تناقش هذه المسألة خلال مراجعة الكشوف المالية للفترة 2004-2005.	تنفذ حاليا خطة عمل شاملة تدعو إلى تطبيق كشوف الحسابات الشهرية على الاستشاريين والاسترداد المنتظم للمبالغ المستحقة سابقا. وفي هذا الصدد، فإن أسلوب التصفية لحساب الدفع مقدما (والمعروف كشرط مسبق لتطبيق البيانات الشهرية) يتقدم بصورة مطردة وأن الأرصدة يتم تعديلها تمثيلا مع التوصيات.  الحالة: التوصية قيد التنفيذ  التاريخ المتوقع لانتهاء: قبل إقفال حسابات 2004-2005	قبل إقفال حسابات 2004-2005	بارزة	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ خطوات محددة الفترة للتعديل العاجل لسلف السفر المستحقة المدفوعة للاستشاريين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاستشاريين الذين انتهت مدة عقودهم.
سوف تدرس هذه المسألة خلال مراجعة الكشوف المالية للفترة 2004-2005.	بذلت جهود كبيرة لرصد وتعديل حسابات المقاصة في عام 2004. وهناك العديد من حسابات المقاصة مطلوبة بسبب أن التعقييدات الموجودة لم يتم التغلب عليها تماما. ويتيح مشروع استبدال المحاسبة الميدانية ومشروع هيرمز لكشوف المرتبات للمنظمة فرصة للمضي قدما في إدماج هذه التطبيقات واستعراض النماذج المحاسبية لتحديد عدد حسابات المقاصة المطلوبة.  الحالة: قيد التنفيذ  التاريخ المتوقع لانتهاء: نهاية 2006.	قبل إقفال حسابات 2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تنفذ عملية قياس مردودية التكاليف لرصد حسابات المقاصة في إطار حسابات المقبوضات والمدفوعات وتعديل البنود المستحقة.

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
<b>دليل المحاسبة على مستوى المنظمة</b>				
لا تعليق، وذلك لأن التنفيذ لم ينته بعد.	<p>إن جميع الإجراءات المالية والمحاسبية واللوائح والنظم الإدارية، التي عندما تؤخذ مجتمعة تمثل دليلاً محاسبياً جامعاً وشاملاً، هي الآن قيد الاستعراض. وسوف يتم تنقيح أجزاء الدليل لتقتصر فقط على المواد التي لها طابع رفيع المستوى في مجال السياسات والإدارة. وسوف يتم إعداد الإجراءات والوثائق ذات الصلة لفائدة جميع الوحدات الإدارية، وإن شبكة الانترنت في المنظمة تستخدم فعلاً لتزويد مجموعات المستخدمين لإطلاعها على السياسات التفويضية وتوثيق الإجراءات. وتجري الأعمال حالياً في هذا السياق، ومن المتوقع انتهائها خلال الفترة 2005-2006 على أن يتم نشر أقسام العمل بصورة إفرادية عندما تكتمل خلال الفترة.</p> <p>الحالة: قيد التنفيذ</p> <p>التاريخ المتوقع للانتهاء: نهاية 2006</p>	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تنتهي من صياغة دليل المحاسبة على مستوى المنظمة لما له من أولوية لأن تغييرات مهمة روعيت في النظم والإجراءات المحاسبية بسبب تطبيق نظم الأتمتة الجديدة بشأن العديد من العمليات.
<b>عملية وضع ميزانية برنامج العمل العادي</b>				
<b>تنفيذ الموازنة القائمة على النتائج</b>				
لقد حظيت مسالة توقعات الموارد في الخطة المتوسطة الأجل وموجز برنامج العمل والميزانية باهتمام شديد من جانب لجنتي	<p>قررت الأجهزة الرئاسية، خلال مناقشة الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2006-2011، أن توقعات الموارد في الخطة كانت إشارية صرفة، ودعت هذه الأجهزة إلى إعداد تصورات مختلفة في مجال برنامج العمل والميزانية. فمقترحات الخطة متوسطة الأجل، التي وضعت في إطار منهج نمو حقيقي صفري، تضاف إليها موارد إضافية انتقائية</p>	2004-2005	بارزة	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تلتزم مزيداً من التوجيهات من الأجهزة الرئاسية فيما يتعلق بطرق وأساليب تزامن مختلف افتراضات الموارد في سياق تحضيرات الخطة متوسطة الأجل وموجز برنامج

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
البرنامج والمالية. ونظرا لأن هذه العملية متواصلة، فقد اتخذت توصية بإمكان الاستغناء عن مراقبة هذه العملية من خلال تقرير الإجراءات المتخذة حول توصيات المراجع الخارجي.	تكون التصور الرئيسي للنمو الحقيقي، وتسهل إعداد التصورات بشأن موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007. ووافقت لجننا البرنامج والمالية، في سياق دراسة موجز برنامج العمل والميزانية في مايو/أيار 2005، على استعراض البرامج والميزانية وإنجاز وثائقها. وينبغي أن يشمل ذلك إمكانيات إيجاد علاقة أوثق بين توقيت ومستوى قرار الميزانية وصياغة برنامج العمل النظير. الحالة: التوصية قيد التنفيذ التاريخ المتوقع لانتهاء: المهمة متواصلة			العمل والميزانية لتعزيز عملية الموازنة القائمة على النتائج
<b>صياغة المؤشرات</b>				
سوف يرصد التقدم بعد صياغة الخطة المتوسطة الأجل القادمة.	تتحسن حاليا بصورة مطردة عملية صياغة المؤشرات على مستوى المخرجات الرئيسية، وسوف يؤخذ ذلك في الحسبان في عملية الخطة المتوسطة الأجل المقبلة. وسوف تتخذ في المستقبل مبادرات للتدريب في مجال صياغة البرامج لمعالجة هذه المشكلة على أساس مستمر. الحالة: التوصية قيد التنفيذ التاريخ المتوقع لانتهاء: المهمة متواصلة	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة وضع خريطة طريق لإنجاز مهمة إعداد صيغة متماسكة وواقعية وموثوقة بالقيم المستهدفة لكل مؤشر على مستوى المخرجات الرئيسية لجميع الكيانات البرامجية، وأن صياغة مثل هذه المؤشرات قد تستلزم تعزيز خبرات الموظفين في المصالح الفنية، وأنه ينبغي لمكتب البرنامج والميزانية والتقييم أن يضطلع بدور منشط في هذا المضمار.
<b>حوسبة عملية وضع الميزانية (نظام تخطيط البرامج وإعداد تقارير تنفيذها وتقييمها)</b>				
تم التثبيت من ذلك	تتواصل عملية تنفيذ الإضافات والتعزيزات المخططة لنظام تخطيط البرامج وإعداد	2004-2005	تستحق	نوصي بوجود تكثيف الجهود لتنفيذ جميع المعايير

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>تقارير تنفيذها وتقييمها بفضل الموارد المتأتية من تسديد المتأخرات. وسوف تستكمل جهود تطوير النظام في نهاية عام 2005 وفقا لخطة عمل أقرتها مجموعة العمل المشتركة بين المصالح حول هذا النظام، وهي المجموعة التي تقدم مشورتها لفريق هذا النظام حول الاحتياجات الوظيفية للمستخدمين.</p> <p>الحالة: قيد التنفيذ</p> <p>التاريخ المتوقع لانتهاء: نهاية عام 2005</p>		الاهتمام	ضمن المواعيد المخططة. كذلك نوصي بوجوب أن تواصل الجهات المستخدمة الاسترجاع الدوري للمعلومات لتحديد متطلباتها التدريبية.
<b>موارد الميزانية بحسب الأقاليم</b>				
سوف تخضع للدراسة بعد إقرار برنامج العمل والميزانية للفترة 2007-2006	<p>سوف تستخدم منهجية واضحة وإجراءات موحدة لتقييم التوزيع الجغرافي للموارد تمهيدا لإعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007.</p> <p>الحالة: قيد التنفيذ</p> <p>التاريخ المتوقع لانتهاء: منتصف 2005</p>	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة، لكي تحدد نوعية ومصادقية أرقام الموارد البرمجية بحسب الأقاليم، أن تتأكد من أن جميع المصالح تتبع منهجية موحدة كما حددها مكتب البرنامج والميزانية والتقييم.
<b>برنامج التعاون الفني</b>				
<b>إنفاق اعتمادات برنامج التعاون الفني</b>				
لوحظ تحسين مطرد في إنجازات برنامج التعاون الفني. ويمكن	<p>استندت تحاليل المراجع الخارجي إلى أوضاع إنجاز برنامج التعاون الفني حتى يونيو/حزيران 2003 وبالتالي فقد اشتملت على الفترة التالية لتطبيق نظام أوراكل</p>	2004-2005	أساسية	نظرا للانخفاض المستمر في الإنفاق في الفترات السابقة وما ينجم عنه من ترحيل واسع للاعتمادات، فإننا

## التقرير المطول

تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
اعتبار التوصية أنها قد تُنفذت.	<p>والبرامج ذات العلاقة (1999-2000) ولا مركزية المسؤوليات التشغيلية ومسؤوليات أمين الميزانية (2000-2002)، وكل من هاتين الواقعتين أدتا إلى إبطاء إنجازات برنامج التعاون الفني. وفي الوقت الذي بدأت فيه المراجعة الخارجية، كانت المنظمة قد بدأت لتوها بإجراءات إدارية متعمدة للتعجيل بإنجازات برنامج التعاون الفني. لكن تقييم نتائج هذه الجهود ما كان ممكنا إلا بعد انتهاء أعمال المراجع الخارجي. وقد وصل مستوى أداء التعاون الممول ببرنامج التعاون الفني إلى مستوى لا سابق له بلغ 65.5 مليون دولار في عام 2003، و70.3 مليون دولار في عام 2004.</p> <p>وأصبح رصد التنفيذ عن كثب أمرا واقعا في الوقت الراهن. وأصبح نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية نظاما فعالا لرصد خطة برنامج التعاون الفني وتنفيذ مشروعاته حيث تبدأ إجراءات المتابعة لمعالجة التأخير في التنفيذ وتقديم التقارير إلى الإدارة.</p> <p>الحالة: استكملت الإجراءات.</p>			نوصي بأن تتخذ المنظمة خطوات لزيادة إنفاق هذه الاعتمادات بصورة جوهرية. كذلك نوصي بأن يخضع التنفيذ في المشروعات الفردية إلى رصد وثيق في المقر الرئيسي.
<b>حساب مصروفات برنامج التعاون الفني: تدفق العائدات</b>				
لا تعليق لأن التوصية لم تنفذ حتى الآن.	<p>إن المنظمة هي الآن بصدد عملية استعراض الإجراءات المتعلقة بتدفق العوائد وترميزها كما اقترحه المراجع الخارجي. وفي عام 2005 سوف توضع بالصيغة النهائية الإجراءات التي تعكس الممارسات والمناهج التي اتبعت حتى الآن.</p> <p>الحالة: الاستعراض متواصل لانتهاؤه منه في آخر السنة ويبدأ التنفيذ، إن وجد، خلال 2006.</p>	مايو/أيار 2005	أساسية	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تمارس فعلا عملية تدفق العائدات بما في ذلك استعراض انتباه الأجهزة الرئاسية إلى أحدث التغيرات في هذه العملية. كذلك نوصي بأن تخضع للاستعراض والترميز إجراءات المحاسبة والإبلاغ بشأن عملية تدفق العوائد. وينبغي إعادة توجيه آليات الرصد للتقيد بهذه الإجراءات.

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	التاريخ المتوقع للانتهاء: 2006			
<b>الموافقة على مشروعات برنامج التعاون الفني</b>				
تحسنت الموافقات على مشروعات برنامج التعاون الفني. يمكن اعتبار التوصية بأنها قد نفذت.	إذا ما أخذت في الحسبان قدرات الاستيعاب لمختلف وحدات المنظمة المشاركة والتدفق المتواصل للطلبات من الدول الأعضاء على مساعدات برنامج التعاون الفني، فإن متوسط الموافقات المستدامة في كل ستة أشهر ربما يتحدد بحوالي 25 في المائة من الموارد المتاحة في فترة العاميين. وقد تجاوز أداء الموافقات الاستثنائية في 2003-2004 هذا المستوى، الأمر الذي يستلزم إجراءات لتكثيف الموافقات الشهرية بما يتمشى والموارد المتاحة.  الحالة: المهمة متواصلة والتنفيذ مستمر	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تدعم التحسينات التي تحققت حتى الآن وتطبق مزيداً من الإجراءات لتقليص الوقت الذي تستغرقه الموافقة على مشروعات الطوارئ وغير الطوارئ.
لا تعليق، لأن التوصية قيد التنفيذ	إن الخطوط التوجيهية لبرنامج التعاون الفني، والتي تشير بوضوح إلى المعايير والإجراءات بشأن مساعدات هذا البرنامج، متاحة لدى ممثلات المنظمة والحكومات. ومن جهة أخرى، من المعترف به أن هناك مجالاً لتحسين الفحص على المستوى القطري للطلبات على المشروعات. وسوف يتم تقديم المزيد من الخطوط التوجيهية، من ذلك مثلاً، في صيغة أسئلة كثيراً ما تطرح في إدارة تنفيذ ورصد البرامج الميدانية، وسوف يطلب من ممثلات المنظمة تزويد المؤسسات القطرية النظيرة بالخطوط التوجيهية لبرنامج التعاون الفني أو إحالتها إلى موقع المنظمة على الإنترنت. كذلك يتم البحث حالياً عن إمكانية استنباط وسائل تدريب متعددة الوسائط وإنشاء مجتمعات للاستشاريين المحليين الموثوقين والمتمرسين لدعم صياغة مقترحات المشروعات على نحو سليم. ومن جهة أخرى تجدر الملاحظة أن برنامج التعاون الفني هو الآن قيد	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بوجوب تعزيز الإجراءات لتحسين تقييم المشروعات القطرية لتقليص عدد المشروعات الملغاة. كذلك يجب على المنظمة نشر المعلومات عن معايير برنامج التعاون الفني بين حكومات الدول الأعضاء بغية تحسين صياغة مشروعات برنامج التعاون الفني

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>الاستعراض، وأن إجراءات بهذا الصدد ربما يكون من الأفضل تأسيسها على المعايير والخطوط التوجيهية المنقحة للبرنامج وما يتعلق بذلك من إجراءات.</p> <p>الحالة: الخيارات قيد الدراسة.</p> <p>التاريخ المتوقع للانتهاء: المهمة متواصلة.</p>			
<b>تنفيذ مشروعات برنامج التعاون الفني</b>				
				<b>إقليم أوروبا</b>
لا تعليق، لأن التنفيذ متواصل.	<p>إن حالة إقليم أوروبا هي الوحيدة التي يتعين فيها على المنظمة أن تعتمد على قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنظراء القطريين لتنفيذ مشروعات برنامج التعاون الفني. ومن جهة أخرى، تتفق المنظمة مع اقتراح المراجع الخارجي بأن تكون هناك خطوط توجيهية معيارية ومفصلة، فضلا عن التدريب للنظراء القطريين، وبخاصة في ضوء تزايد استخدام آليات التنفيذ القطرية.</p> <p>ويمكن، حسب الاقتضاء، إدماج تدريب النظراء القطريين في تصميم المشروعات. وفضلا عن ذلك، تناقش المنظمة طرائق للتأكد من أن موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دراية أفضل بآليات التنفيذ لدى برنامج التعاون الفني. وفي الوقت ذاته، غالبا ما يقدم المكتب الإقليمي لأوروبا معلومات بالهاتف للنظراء القطريين الجدد.</p> <p>وقد نشر، في أوائل 2004، عنصر العمليات في دليل البرامج الميدانية على شبكة الويب. وسوف يتم البحث عن إمكانية تزويد منسقي المشروعات القطريين بهذه</p>	2004-2005	بارزة	<p>نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ خطوات ملموسة لتقليص التأخير في تنفيذ المشروعات في إقليم أوروبا بتعزيز قدرات المنسقين القطريين للمشروعات. وينبغي تحديد العوامل المشتركة وراء التأخير، واتخاذ الإجراءات للحد منها.</p>

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>المعلومات، وبالتالي يصبح من غير المطلوب اتخاذ إجراءات خاصة.</p> <p>إضافة إلى ذلك، فإن المنظمة في صدد وضع بعض الخطوط التوجيهية لموظفي المشروعات القطريين لمشروعات برنامج التعاون الفني والتي يتوقع لها أن تصبح جاهزة في النصف الثاني من عام 2005 (تم إعداد المسودة). وتبرز هذه الخطوط التوجيهية مهام المنسقين كما تشمل أيضا وسائل الرصد بشأن تنفيذ المشروعات.</p> <p>كما أن مشكلة إصدار سلف نقدية تشغيلية (للموظفين غير الأعضاء) قد أمكن حلها بتغيير الأحكام العامة لمشروعات برنامج التعاون الفني.</p> <p>الحالة: الخيارات قيد الدراسة.</p> <p>التاريخ المتوقع للانتهاء: المهمة متواصلة.</p>			
				<b>مشروعات الطوارئ</b>
لا تعليق لأن التوصية قيد التنفيذ.	<p>بدئ فعلا بتدريب الموظفين التشغيليين في ميدان إجراءات ولوائح المشتريات، ويتوقع تحسين الأوضاع. إضافة إلى ذلك، ونتيجة لاستبعاد الاتصال بشبكة المجال الواسع، أصبحت المعلومات الإجرائية على شبكة المنظمة أكثر يسرا لممثليات المنظمة.</p> <p>وتواصل المنظمة استقصاء السبل للحصول على السرعة والمرونة في شراء المدخلات لمشروعات الطوارئ، وهي في صدد فحص إمكانية شراء كميات كبيرة من المستلزمات على أساس كل حالة على حدة تبعا لمدى إلحاح الوضع. وقد أنشئت قاعدة بيانات تتعلق بالسلع المقدمة في إطار مشروعات الطوارئ لتحسين تحديد مواصفات المدخلات</p>	عاجلة	بارزة	<p>نوصي بوجود تحسين إجراءات المشتريات للتأكد من أن المدخلات كالبذور والأسمدة متوافرة لمشروعات الطوارئ في الوقت المناسب عندما تكون هناك حاجة إليها.</p>

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>الرئيسية سلفاً.</p> <p>ويعمل قسم عمليات الطوارئ والإحياء، بالتشاور الوثيق مع إدارة المشتريات، لإعداد مجموعة من التوصيات المصممة لتحسين تخطيط مشتريات المنظمة والإجراءات بشأن عمليات الطوارئ. ومع أن العديد من التوصيات سوف ينفذها قسم عمليات الطوارئ والإحياء مباشرة، إلا أن التوصيات الأخرى سوف تعرض على مجموعة العمل المعنية بالمشتريات لدراستها خلال استعراضها وتنقيحها للفقرة 502 من دليل الإجراءات الإدارية للمنظمة.</p> <p>الحالة: المهمة متواصلة – والتنفيذ مستمر</p>			
لا تعليق لأن التوصية قيد التنفيذ.	<p>يتم الآن، وإن لم يكن ذلك على شكل دراسات رسمية، تحليل الدروس المستفادة ومساهماتها في التغلب على الأخطار الكبيرة والكثيرة التكرار. وتقدم لجميع موظفي قسم عمليات الطوارئ والإحياء الخطوط التوجيهية بشأن عمليات مشروعات الطوارئ (في الميدان وفي المقر الرئيسي). وينبغي إعداد وثيقة رسمية لتستخدمها مختلف الأطراف الفاعلة ومن أجل تدعيم الذاكرة المؤسسية.</p> <p>الحالة: المهمة متواصلة – التنفيذ مستمر</p>	2004-2005	تستحق الاهتمام	<p>كذلك نوصي بأن يتم، بين حين وآخر، توثيق الدروس المستفادة وطرائق مواجهة الأخطار الحدية في مختلف مشروعات الطوارئ، وذلك للاستفادة منها من جانب مختلف الوكالات المعنية ولتعزيز الذاكرة المؤسسية</p>

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
				<b>الوحدات الميدانية</b>
تم التثبيت من ذلك.	وكما أشير إليه سابقا (أنظر المشتريات ورصد مشروعات برنامج التعاون الفني)، فقد أصبح الرصد الوثيق للتنفيذ أمرا واقعا. وأصبح أيضا نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية نظاما فعالا لعملية برنامج التعاون الفني. إضافة إلى ذلك فإن المنهج التالي ثلاثي الأبعاد قد تم إقراره لتعزيز قدرات الدعم الإداري والتشغيلي في المكاتب اللامركزية وفي مكاتب ممثلات المنظمة وهي: (1) تطوير الموظفين وتدريبهم، (2) مهام الإشراف والدعم لمكاتب قطرية مختارة، فضلا عن البعثات من جانب مكتب المراجعة الداخلية والتفتيش ومراقبة الإدارة، (3) إعداد وإصدار الخطوط التوجيهية في مجال إدارة المكاتب والميزانية، والمشتريات، وإدارة شؤون العاملين، وتعزيز المهام الإدارية والانضباط المالي، والمعايير وتطبيق الإجراءات الإلكترونية المبسطة. وهذه التوصية قيد التنفيذ وإن كان تنفيذها قد أعيق بسبب الاقتطاعات في الميزانية في إطار البرنامج الرئيسي 3-4. الحالة: نفذت التوصية	2004-2005	بارزة	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ خطوات ملموسة لكي تعزز، على نحو وطيء، القدرات لدى الوحدات الميدانية في مجال إدارة المشروعات في كل الجوانب. ونظرا لأن الدعم الإداري والتوجيه التشغيلي، الذي يفترض أن تقدمه المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي للمكاتب الميدانية، يعتبر جانبا رئيسيا في العمليات اللامركزية فإنه ينبغي رصده عن كثب، لتلافي التباطؤ في تنفيذ المشروعات.
<b>إقفال المشروعات تشغيليا وماليا</b>				
تم التثبيت من ذلك.	بذلت خلال السنوات الثلاث الأخيرة جهود رئيسية لتسريع إقفال المشروعات مع تطبيق صيغة الكترونية وحساب بالبريد الإلكتروني مخصص لهذا الغرض، مما يقصر الوقت إلى الحد الأدنى. وطبقت في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية رسائل التنبيه لإشعار المسؤولين عن الميزانيات بالحاجة إلى إقفال المشروعات. إضافة إلى ذلك، فقد استحدثت فئة جديدة من المشروعات سميت "الأنشطة المكتملة" أدرجت في نظام	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن ترصد، عن كثب، إقفال المشروعات وإعداد التقارير الملائمة لهذا الغرض.

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولوية	توصيات المراجع الخارجي
	معلومات إدارة البرامج الميدانية لتكثيف تلك المشروعات التي لم تعد نشاطا تشغيليا، لكن ظروفها، من حيث المعدات الموجودة لديها وإعداد التقرير النهائي، لا تسمح بإقفالها.  الحالة: المهمة متواصلة - التنفيذ مستمر			
تقييم البرامج				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل	تخضع هذه المسألة للدراسة في إطار استعراض برنامج التعاون الفني. واستنادا إلى المعطيات التي وفرتها المشاورة الداخلية والاستعراض المستقل، فقد قدمت الإدارة مقترحات تتعلق بما يلي: (1) ضرورة رصد تأثير مشروعات برنامج التعاون الفني بصورة أكثر انتظاما؛ (2) جدول التقييم الذاتي الدوري؛ (3) أهمية التقييم المستقل كأساس للتأكد من أن البرنامج يستجيب للتغيرات في الاتجاهات العالمية والإقليمية والقطرية والتحويلات داخل المنظمة.  الحالة: الخيارات قيد الدراسة  التاريخ المتوقع للانتهاء: نهاية عام 2005	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تضمن استخداما فعالا لنتائج التقييم في إدارة مشروعات برنامج التعاون الفني بطريقة محددة الفترة.
مهام الشراء التي تقوم بها إدارة المشتريات في المقر الرئيسي				
التأخير في الشراء				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل	أدرجت هذه المسألة في اختصاصات مجموعة العمل المشتركة بين المصالح التي تتكون	عاجلة	بارزة	نوصي بأنه ينبغي لإدارة المشتريات أن تستنبط إجراء

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>من أعضاء من لجنة المشتريات، وهي مكلفة بإجراء استعراض كامل لقسم مشتريات السلع في الدليل الإداري والأشغال والخدمات. وتبعاً لذلك، فقد قدمت معلومات موجزة للجنة المشتريات في أبريل/نيسان 2005. وإن المسألة المشار إليها في التوصية هي جزء من المهام المقترحة لمجموعة العمل.</p> <p>الحالة: التوصية قيد التنفيذ.</p> <p>التاريخ المتوقع لانتهاء: في ديسمبر/كانون الأول 2005.</p>			<p>رسمياً لاستعراض المواعيد في إمدادات السلع حيث أن الموسمية تؤخذ في الحسبان للتأكد من أن التسليمات تتم في الموعد الذي تلزم فيه الإمدادات. وينبغي لمجموعة العمل المشتركة بين المصالح، التي من المقترح إنشاؤها، أن تأخذ هذا الجانب في الحسبان.</p>
<b>التفتيش على السلع</b>				
<p>سوف تخضع هذه الخطوط التوجيهية للفحص بعد وضعها في صيغتها النهائية.</p>	<p>استكملت مسودة الخطوط التوجيهية لمعاينة السلع، وسوف تخضع للاستعراض وتوضع بصيغتها النهائية، وذلك بالتعاون مع الإدارات التشغيلية والفنية المعنية.</p> <p>الحالة: التوصية قيد التنفيذ.</p> <p>التاريخ المتوقع لانتهاء: سبتمبر/أيلول 2005</p>	2004-2005	بارزة	<p>نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تؤثّق تطبيق أسلوب توزيع السلع على المستخدمين النهائيين بعد استلام تقارير التفتيش، كما ينبغي استعراض سائر أساليب التفتيش بصورة عاجلة. وإن أي تعديلات يجب تنفيذها بطريقة محددة الفترة.</p>
<b>شرط الجزاء</b>				
<p>سوف تخضع هذه التوصية للدراسة بعد الانتهاء من وضع الخطوط التوجيهية المتعلقة بمستويات السلطة بشأن الموافقة</p>	<p>خضع الجزاء الموحد لأوامر الشراء للاستعراض من جانب إدارة المشتريات ووافق عليه مكتب الشؤون القانونية في سياق تنقيح الأحكام والشروط الموحدة. وقد تقرر أن الأحكام الموحدة بشأن تسوية الخسائر تتمثل في 2.5 في المائة عن كل أسبوع تأخير بحد أقصى 10 في المائة. وفي الحالات الاستثنائية، يمكن زيادة هذه النسبة. وقد أعطيت تعليمات لمسؤولي المشتريات لحفظ السجلات في ملفات لتوثيق القرارات على نحو ملائم فيما</p>	2004-2005	بارزة	<p>نوصي بأنه ينبغي للمنظمة بأن توحد شروط الجزاء وأن تحتفظ في ملفات المشتريات بتفاصيل الحسابات والتفويض. أما الاستثناءات في حالات خاصة، فيجب أن توافق عليها سلطة مفوضة بذلك، وأن</p>

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولوية	توصيات المراجع الخارجي
على الاستثناءات المتعلقة بتطبيق شرط الجزاء.	يتعلق بتطبيق الجزاء. ويجري حاليا إعداد الخطوط التوجيهية المتعلقة بمستويات السلطة بشأن الموافقة على الاستثناءات بتطبيق الجزاء في حالات خاصة. الحالة: اكتملت التوصية جزئيا. التاريخ المتوقع للانتهاء: أكتوبر/تشرين الأول 2005			تكون مدعمة بأسباب مسجلة.
<b>حفظ السجلات</b>				
تم التثبيت من ذلك.	أكمل قسم الخدمات الإدارية إعادة هيكلة وتوحيد سجلات قسم المشتريات وقسم المصروفات، بما في ذلك إنشاء وتنفيذ هيكل التصنيف الرقمي. وتم تدريب الموظفين، كما تم توحيد الملفات الورقية والرقمية. ووضعت الإجراءات بشأن حفظ سجلات المشتريات. وأوصى استعراض لهيكل التوظيف للسجلات الموحدة بإنشاء وظيفة كاتب للسجلات بدرجة خ ع-3. ومن جهة أخرى، ورغم أن قسم الخدمات الإدارية طالب بتمويل هذه الوظيفة، إلا أن التمويل لم يكن متوافرا في إطار برنامج العمل والميزانية. الحالة: اكتمل التنفيذ. أما التحسينات الإضافية فتخضع لمدى توافر الموارد	2004-2005	أساسية	نظرا لأن الحفظ الملائم لسجلات الشراء بالغ الأهمية، نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تعطي أولوية لصياغة وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بحفظ سجلات المشتريات.
<b>الإبلاغ الداخلي</b>				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل.	تم إعداد اقتراح يتعلق بترتيبات الإبلاغ وعرض هذا الاقتراح على الإدارة العليا للموافقة عليه. وإن إدارة المشتريات الآن بصدد إصدار طلب تقديم عطاءات لتوريد برنامج جاهز للمعلومات وذلك لتحسين وسائلها في مجال الإبلاغ والرصد. وعندما يتم التأكد من التكاليف النهائية، فسوف تطلب إدارة المشتريات تمويلا إضافيا لشراء هذا البرنامج	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بوجوب تنفيذ ترتيبات ملائمة للإبلاغ الداخلي من أجل الرصد الفعال لتقدم حالات المشتريات. وإن دعم تكنولوجيا المعلومات لإدارة المشتريات ينبغي تعزيزه على أساس الأولوية لتحسين

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	الكمبيوترية. الحالة: قيد التنفيذ.			عملية الرصد.
<b>لجنة المشتريات</b>				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل.	أدرجت هذه المسألة في صلاحيات مجموعة العمل المشتركة بين المصالح المشار إليها آنفاً، والتي طلب إليها استعراض وتنقيح القسم المتعلق بالمشتريات في الدليل الإداري. الحالة: قيد التنفيذ. التاريخ المتوقع للانتهاء: ديسمبر/كانون الأول 2005.	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأن حالات الشراء التي تقل فيها العطاءات عن ثلاثة تلبية شروط العطاء يجب عرضها على لجنة المشتريات، وفقاً للقيود المالية المحددة في الدليل الإداري.
<b>تناوب العاملين في إدارة المشتريات</b>				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل.	أدرجت هذه المسألة في اختصاصات مجموعة العمل المشتركة بين المصالح المشار إليها آنفاً، والتي طلب منها استعراض وتنقيح قسم المشتريات في الدليل الإداري. ومن جهة أخرى فإن تنفيذ هذه التوصية يتطلب استعراض السياسة العامة للمنظمة فيما يتعلق بالتناوب للتأكد من وجود وظائف ملائمة داخل المنظمة يمكن لموظفي المشتريات أن يتناوبوا فيها. الحالة: قيد التنفيذ. الاكتمال الموقع: ديسمبر/كانون الأول 2005	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تدرس جدوى تدوير الخبرات الفنية ضمن قسم المشتريات، وتناوب العاملين في القسم كوسيلة ممكنة للمضي في تعزيز الرقابة الداخلية.

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
<b>شراء اليوريا في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء</b>				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل.	أدرجت هذه المسألة في صلاحيات مجموعة العمل المشتركة بين المصالح المشار إليها أعلاه والتي كلفت باستعراض وتنقيح قسم المشتريات في الدليل الإداري.  الحالة: قيد التنفيذ  التاريخ المتوقع للانتهاء: ديسمبر/كانون الأول 2005.	عاجلة	أساسية	نوصي بأن تقييم المخاطر في مهام الشراء يجب استكماله وفق طريقة محدودة الفترة، وأن استعراض النصوص في الدليل الإداري ومستويات تفويض السلطة يجب وضعها في صيغتها النهائية وأن تنفذ بأسرع ما يمكن
<b>مراجعة حسابات الوحدات اللامركزية</b>				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل.	تم تخصيص حصة غير قابلة للاستبدال في الميزانية لتطوير الموظفين، وأعطيت لممثلي المنظمة الذين تم تشجيعهم لإعداد الاحتياجات استنادا إلى خطط تطوير الموظفين. ويخضع استخدام ميزانية التدريب لرصد دوري من جانب المنظمة للتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بالكامل. وتجدر الملاحظة أنه، مع الرصد والإشراف المتواصل من جانب مكتب تنسيق النشاطات المعيارية والتنفيذية واللامركزية، فإن استخدام ميزانية التدريب في ممثليات المنظمة قد تحسّن من نسبة 42 في المائة في 2001 إلى أكثر من 75 في المائة في عام 2004.  الحالة: قيد التنفيذ.  التاريخ المتوقع للانتهاء: المهمة متواصلة.	2004-2005	بارزة	نوصي بأنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ خطوات ملموسة لتحسين قدرات المكاتب القطرية للمنظمة في إدارة المشروعات والبرامج. ويجب الرصد الوثيق لاستخدام ميزانية التدريب من جانب ممثليات المنظمة.

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولوية	توصيات المراجع الخارجي
<b>إدارة شؤون العاملين</b>				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل.	خضعت الفقرة ذات الصلة من الدليل الإداري للمنظمة (الفقرة 375 من الدليل الإداري) للتعديل لتراعي القضايا المثارة، ولتعكس التوصيات التي اقترحها المراجع الخارجي. ووضع هذا التعديل موضع التنفيذ في سياق استعراض أجري في الربع الأخير من عام 2004 حول استخدام الموارد من غير الموظفين، والإجراءات التعاقدية معهم. وقدم تقرير بهذا الصدد إلى لجنة الموارد البشرية خلال الربع الأول من عام 2005، ووافقت الإدارة العليا في يونيو/حزيران 2005 على الخطوط التوجيهية ذات الصلة حول استخدام الموارد البشرية من غير الموظفين. وسوف تعرض الفقرة 375 المنقحة من الدليل الإداري على الإدارة العليا للموافقة عليها.  الحالة: قيد التنفيذ.  التاريخ المتوقع للانتهاء: الربع الأخير من عام 2005.	2004-2005	تستحق الاهتمام	نوصي بأن يتم بأسرع ما يمكن إجراء تنقيح للدليل الإداري لمنظمة الأغذية والزراعة حتى تصبح القضايا المتعلقة بالاستخدام طويل الأجل للفنيين المعيّنين محليا واضحة لجميع المعيّنين.
<b>الإجراءات المتخذة استجابة للتقارير السابقة</b>				
<b>الشؤون المالية</b>				
<b>الوائح والنظم المطبقة بشأن تشغيل المتقاعدين</b>				
لا تعليق لأن التنفيذ متواصل	في أعقاب الاستعراض الذي أجري حول الشروط التي تنظم استخدام المتقاعدين، طبقت ترتيبات جديدة فيما يتعلق بإجراءات تعيين موظفي الخدمة العامة السابقين (بما في	في أوائل 2003	بارزة	يجب توحيد الخطوط التوجيهية والممارسات الموجودة الآن بشأن إعادة توظيف الموظفين السابقين

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>ذلك تقييم طبيعية التعيين). إضافة إلى ذلك، فقد وافق المدير العام على إدخال زيادة اعتباراً من 2005/7/6 في مستوى الأجر الذي يتقاضاه الخبراء المتقاعدون. ويتم حالياً استعراض تفويض السلطات بتمديد عقود المتقاعدين إلى ما يتجاوز الحد المقرر فيما يتعلق بفترة التعيين والمدى الملائم لتعيين المتقاعدين، وذلك ضمن إطار العملية المنفذة لتحديد طابع وفترة الترتيبات التعاقدية لغير الموظفين. وفيما يتعلق بالحد الأدنى للفترة المنقضية بين انتهاء العمل وإعادة الاستخدام، فقد أقرت المنظمة سياسة تنص على أن الموظف الذي وافق على إنهاء خدمته لا يمكن إعادة استخدامه إلا بعد انقضاء فترة الإنهاء التي تم الاتفاق عليها، والتي تتراوح من حالة إلى أخرى، بل يمكن أن تكون بحد أقصى 18 شهراً.</p> <p>الحالة: قيد التنفيذ</p> <p>التاريخ المتوقع للانتهاء: ديسمبر/كانون الأول 2005.</p>			<p>الذين انتهت خدمتهم في سياسة شاملة موحدة تتناول، على وجه الخصوص، القضايا التالية: الحد الأدنى للمدة الواجب انقضاؤها بين انتهاء الخدمة وإعادة التوظيف، والحد الأقصى لمدة التوظيف، وطبيعة المهمة، الشروط المالية وغيرها من شروط التوظيف. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أعتقد أن قاعدة الأمم المتحدة باشتراط مرور ثلاث سنوات على الأقل هي ممارسة جيدة. ويجب ذكرها بصراحة في جميع اتفاقات إنهاء الخدمة. ويستطيع المدير العام بطبيعة الحال أن يصدر استثناء من هذه القاعدة على أساس مبررات تفصيلية. والوقت الأقصى للاستخدام يمكن أن يستند إلى توقيت واحد بالنسبة للمتقاعدين (سنة أشهر). وحالما يتحدد ذلك، فإن اللوائح التي تنظم إعادة استخدام الموظفين الذين انتهت خدمتهم يجب إدراجها في اللائحة الإدارية للمنظمة في الفقرة 300.</p>

التقرير المطول				
توصيات المراجع الخارجي	الأولية	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	تعليقات المراجع الخارجي
<b>استعراض الضوابط الداخلية للمنظمة</b>				
<b>تنظيم المهام العامة للإشراف في المنظمة</b>				
<b>القواعد واللوائح السارية</b>				
لوحظ تقدم فيما يتعلق بتوصية المراجع الخارجي. وإن المنظمة حاليا بصدد استعراض وتحديث السياسات والإجراءات المالية في سياق التطورات المتلاحقة. ولذا فإن التوصية ربما تعالج حسبما تم تناولها.	تستحق الاهتمام	قبل نهاية عام 2002	تم إعداد مسودة تحديث الحالة الوظيفية في قسم المالية (الفقرة 108 من الدليل الإداري) ولوحظ أن المسودة المنقحة للحالة الوظيفية قد صيغت على مستوى الإدارة، وليس على مستوى المجموعات الفردية، كما كان الشأن في السابق. وحالما يتم استعراض هذه المسودة ومناقشتها وإقرارها مع الوحدات المعنية في المنظمة، فسوف يتم إصدار المسودة النهائية.	
			كذلك تم إعداد مسودة منقحة للفقرة 202 من الدليل الإداري لتعكس التحديث الرسمي للمصطلحات المستخدمة، وهي الآن قيد الاستعراض. وقررت المنظمة إجراء مزيد من الدراسة في هذا المجال تتجاوز ما شملته توصية المراجع الخارجي. وهذه الدراسة، التي تشمل استعراضا وتحديثا كاملا للسياسات المالية والمواد الإجرائية، هي الآن قيد التنفيذ وسوف تتواصل طوال الفترة 2005-2006.	
			الحالة: قيد التنفيذ.	
			التاريخ المتوقع للانتهاء: عولجت توصيات المراجع بصورة جوهرية.	
			وكما لوحظ أعلاه، تنفذ حاليا دراسة إضافية تتناول المجال العام للسياسات المالية	

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولوية	توصيات المراجع الخارجي
	وتحديث الإجراءات، ويتوقع أن تتواصل هذه الدراسة طوال الفترة 2005-2006.			
				<b>أداء أعمال المراجعة</b>
تم التثبيت من ذلك.	استكمل دليل المراجعة. ومن جهة أخرى، ونظرا لأنه وثيقة حيوية، فإنه يخضع للتحديث بصورة متواصلة. الحالة: اكتملت	بحلول منتصف عام 2003	بارزة	نوصي بما يلي: ضرورة إجراء تحسينات جذرية في دليل المراجعة لتحويله إلى أداة مفيدة للمراجعين. وينبغي إسناد الأولوية لإدراج الأقسام المتعلقة بتقييم المخاطر والمعاينة الإحصائية وتحديد الأهمية المادية. وينبغي توسيع القسم المخصص للمقر الرئيسي ليغطي عمليات مراجعة نظام المعلومات ومهام الخزانة والاستثمارات والمشتريات والموارد البشرية.
<b>متابعة استعراض إدارة الخزانة</b>				
<b>الترتيبات المصرفية</b>				
يجوز اعتبار أن تعامل التوصية حسبما عولجت، ذلك لأن التنفيذ يعتمد على مدى توافر الأموال.	في أعقاب الاستعراض التفصيلي للترتيبات المصرفية الإقليمية، وافقت الإدارة العليا على اقتراح يقضي بتقليص عدد المصارف التي تتعامل معها المنظمة في المواقع الميدانية. ويخضع تنفيذ الاقتراح المقرر لدى توافر الموارد الملائمة.	قبل نهاية عام 2003	بارزة	نوصي بالعمل سريعا على تنفيذ الجزء الثالث من الاستراتيجية حتى يمكن الاستمرار في تبسيط العلاقات مع فروع مصارف التجزئة وتقليل تكاليف العمليات المصرفية.

التقرير المطول				
توصيات المراجع الخارجي	الأولوية	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	تعليقات المراجع الخارجي
			الحالة: يتوقف ذلك على مدى توافر الأموال.	
<b>متابعة استعراض إعادة تنظيم قسم الخدمات المالية وهيكله الوظيفي</b>				
<b>استعراض الهيكل الوظيفي</b>				
نوصي بأن توضع، على أساس التقرير النهائي للمكتب الاستشاري، خطة عمل مفصلة بشأن كيفية معالجة القضايا التي لم تتم تسويتها، والتي تواجه قسم الشؤون المالية وأن يرصد تنفيذ هذه الخطة عن كثب من خلال إصدار تقارير مرحلية منتظمة.	بارزة	خطة عمل مفصلة قبل نهاية عام 2002	رغم أن هذه التوصية طرحت أثناء عملية التخطيط لميزانية الفترة المالية 2004-2005، فإن خمسة وظائف في قسم الخدمات المالية ألغيت في برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2004-2005. وأعربت لجنة المالية في عام 2004 عن قلقها إزاء تأثير هذا الإجراء على الرقابة الداخلية وطالبت بإعادة هذه الوظائف الخمسة كمسألة لها الأولوية. ويتوقع أن تعاد الوظائف الخمسة إلى قسم الخدمات المالية في إطار تصور النمو الحقيقي الصفري للفترة 2006-2007 وإن كان التمويل لثماني وظائف مؤقتة مطلوباً أيضاً للمستوى الذي حددته المؤسسة الاستشارية كحد أدنى مطلوب في قسم الخدمات المالية.  الحالة: يعتمد على مدى توافر الأموال.	حظيت هذه المسألة باهتمام بالغ من جانب لجنة المالية وإن إعادة أو إنشاء وظائف إنما يتوقف على مدى توافر الموارد في برنامج العمل والميزانية. وربما تعالج هذه التوصية حسبما تم تناولها.
<b>إدارة الموارد البشرية</b>				
<b>استخدام الموارد البشرية الأخرى</b>				
فيما يتعلق باستخدام الموارد البشرية، أوصينا بتوحيد شروط الخدمة والعقود وإنشاء نظام للمراقبة والرصد	غير مبينة	غير مبينة	اكتمل في عام 2002 توحيد النماذج الأربعة السابقة للترتيبات التعاقدية المطبقة بشأن استخدام الموارد من غير الموظفين في اتفاقية الخدمات الشخصية.	تم التثبيت من ذلك

التقرير المطول				
تعليقات المراجع الخارجي	الإجراء المتخذ والحالة والإطار الزمني للتنفيذ	الجدول الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي	الأولوية	توصيات المراجع الخارجي
	<p>وقد أوصى استعراض أجري في الربع الأخير من عام 2004 تناول استخدام الموارد من غير الموظفين وإجراءات الترتيبات التعاقدية ذات الصلة، بمزيد من النمطية في فترة التعيين بموجب الترتيبات التعاقدية لاتفاقية الخدمات الشخصية. فقد تم تنقيح الأحكام ذات الصلة الواردة في الفقرة 319 من الدليل الإداري، وسوف تصدر خلال الربع الثالث من عام 2005.</p> <p>الحالة: اكتملت.</p>			<p>بشأن الاستخدام المؤسسي للمتعاونين الخارجيين (الفقرة 119 من تقريرنا عن الفترة 1998-1999). وعند إعداد هذا التقرير، أبلغنا هيئة مكتبنا بأن الترتيبات التعاقدية الجديدة المتوخاة والمسماة "اتفاقية الخدمات الشخصية"، والتي ستحل مكان أنواع العقود الأربعة السابقة، كانت ستنفذ في أكتوبر/تشرين الأول 2002.</p>